الولايات المتحدة والقوى الكبرى
دراسة لعلاقات القوى الكبرى وطبيعة مشاركتها في إدارة النظام الدولي

أ.م.د خضر عباس عطوان(*) م.م. أحمد محمود عبد المجيد(**)

الملخص :

يمر النظام الدولي اليوم بمرحلة انتقالية تتداخل ما بين الأحادية والتعددية القطبية، أي بين الولايات المتحدة التي تقف على قمة هرم هذا النظام نتيجة لامتلاكها لعناصر قوة تؤهلها لاحتلال هذه المكانة وبين قوى أخرى فاعلة تمتلك بعضاً من عناصر القوة وتسعى للتنافس فيما بينها لتأكيد مكانتها ووجودها في قمة هذا الهرم والمشاركة في إدارة قضايا الرئيسة.

إن البيئة الدولية وفي ظل التنافس ما بين القوى الكبرى صارت تسعى إلى التقليل من أهمية المتغير الأمريكي في التأثير على علاقاتها والقضايا المثارة في النظام الدولي، وهذا يعطينا مؤشر على إن النظام الدولي مقبل على صالة من التعددية القطبية تمتع فيها الولايات المتحدة بمكانة مميزة بحكم التباين في عناصر القوة التي تمتلك فيها الولايات المتحدة أفضلية على غيرها من القوى المتنافسة معها.

The United States and other major powers
A study of major power relations and the nature of their participation in the management of the international system

Summary:

The International System today witnesses a transition overlap between unilateralism and multilateralism, that is, between the United States which stands at the top of the pyramid of this system as a result of ownership of the elements of strength that qualify to occupy this position , and between the forces of other actors having some of the elements of power and seeks to compete with each other to confirm its position and presence in the top of this pyramid and participate in the management of the main issues.

The international environment , in light of the competition between the major powers , have become sought to minimize the importance of American Change

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

(**) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

in the influence on the relations and the issues raised in the international system, and this gives us an indication that the international system on the verge of a Multipolar Status in which the United States privileged position by virtue of the variation in elements of the force that the United States has an advantage over other competing forces with it.

المقدمة:

يمر النظام الدولي اليوم بمرحلة تتداخل صفاتها بين الاحادية القطبية والتعددية القطبية، أي بين حالة التفرد التي تعيشها الولايات المتحدة على صعيد امتلاك بعض عناصر القوة، وبين وجود عدة قوى فاعلة تمتلك بعضا من عناصر القوة وتتنافس كل منها من اجل احتلال مكانة في قمة الهرم الدولي، والمشاركة في إدارة قضاياه الرئيسة.

ان التنافس بين القوى الكبرى، صار يعطينا مؤشرات عدة تبين ان العالم مقبل على حراك نحو تعددية في النظام الدولي، تعطي للولايات المتحدة داخلها مكانة مميزة بحكم التباين في عوامل النمو في عناصر القوة بينها وبين القوى الاخرى، بمعنى ان المستقبل ينذر بصعود قوى عدة إلى قمة النظام الدولي، واعادة صياغة مكانة الولايات المتحدة والقوى الكبرى في النظام الدولي لن يمر دون وجود تداعيات له على كيفية ادارة القضايا الرئيسة في النظام الدولي، وابرزها كيفية ادارة ملف التنافس بين الولايات المتحدة وتلك القوى في التعامل مع قضايا النظام الدولي.

اهداف البحث: في هذا البحث نهدف إلى الآتي:

١-تحديد القوى الكبرى الموجودة في قمة الهرم الدولي، ومدى مشاركتها في ادارة النظام الدولي،

٢-بيان عناصر القوة وعناصر الضعف للولايات المتحدة والتي تؤثر على موقعها وسلوكها الدوليين،

٣-بيان علاقات القوى بين القوى الكبرى التي تشارك في ادارة بعض تفاعلات النظام الدولي، والتي ستنعكس على السلوكيات المتوقعة من قبل الولايات المتحدة تجاهها.

اما ما يتعلق بالقوى الكبرى والقوى البازغة التي تحتل أو ستحتل مكانة بارزة في النظام الدولي، فيكاد يتفق الباحثون على تسمية اغلب القوى الكبرى في النظام الدولي، وهي: الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية والصين الشعبية، والاتحاد الأوروبي، الا انهم يختلفون بشان القوى البازغة التي نمت قوتها وجعلتها احدى القوى الاكثر نشاطا وفاعلية في نظمها الإقليمية خلال العقود الاخيرة، ومقدرتها للانضمام لنادي القوى الكبرى، وابرز ما موجود من هذه القوى والتي يتوقع ان تحتل مكانتها بين القوى الكبرى في المستقبل المتوسط هي: الهند

والبرازيل وجنوب افريقيا؛ وهذه القوى لن نتناولها بحكم انها تحتاج إلى فترة زمنية قد تصل بحسب ما موجود من مؤشرات لنموها او ما يتوقع لنموها خلال المستقبل المتوسط، إلى نحو العقد الثالث من هذا القرن قبل ان تدخل في مصاف القوى الكبرى.

مشكلة البحث:

ان مكونات القوة التي تتمتع بها الولايات المتحدة لم تعد حكراً عليها ، بل ان قوى دولية برزت على الساحة الدولية انطلاقاً من قدراتها الذاتية تحاول ان يكون لها دور في للمشاركة في ادارة النظام الدولي ، مما قد يفضي الى تغيير في موازين القوة داخل هذا النظام .

لهذا قد يثار سؤال اساسي وهو: هل سيشهد النظام الدولي في المستقبل المتوسط تغيراً مهماً في أوزان القوة وعلاقاتها ما بين قواه الكبرى اعتماداً على مؤشرات مثل المتغير العسكري والاقتصادي والتحالفات الدولية؟، فضلاً عن حجم القبول والنفوذ بين الدول الأخرى، بحيث يفضي هذا التغير إلى تزعم قوة كبرى لهذا النظام كما هو عليه الحال في المرحلة الراهنة مع الولايات المتحدة، أم انه سيتشكل من عدة قوى كل منها لها مكانة مميزة فيه، وتقوم بادارة هذا النظام عبر عملية توازن تتيح لها التحكم في مقدراته من جهة وتحقيق مصالحها واهدافها من خلاله من جهة أخرى.

فرضية البحث: ان معنى القوة التي تدخل في حساب علاقات القوى الكبرى صار يضم عناصر عدة سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية أثرت وتؤثر على موقع الولايات المتحدة والقوى الكبرى في قمة الهرم الدولي، ولا سبيل لتصحيح الوضع الناشئ عن تغير العناصر التي تشكل قوة القوى الكبرى الا باعادة تشكيل علاقات القوى والتحالفات بين القوى الكبرى بحيث تولد بيئة دولية داعمة للقوى القادرة على تشكيل تلك التحالفات. بمعنى (نفترض) ان الولايات المتحدة اذا ارادت ان تكون في قمة الهرم الدولي وتؤدي ادوار قيادية في ادارة تفاعلاته فعليها اللجوء إلى إدارة علاقات القوى بشكل يتناسب مع توزيع عناصر القوة في ذلك النظام.

منهج البحث: اعتمد البحث المنهج الوصفي سبيلا لإثبات أو نفي فرضيته.

هيكلية البحث: وبقصد الاجابة عن مشكلة البحث وفرضيته، فقد قسمنا البحث إلى ثلاث نقاط، وكالآتي:

اولا : الولايات المتحدة: عناصر القوة وفي ادارة النظام الدولي

ثانيا :القوى الكبرى: عناصر القوة والمشاركة في ادارة النظام الدولي

ثالثا : مستقبل علاقات القوة بين القوى الكبرى

اولا : الولايات المتحدة: عناصر القوة وفي ادارة النظام الدولي

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وجد المجتمع الدولي نفسه امام بروز لقوة الولايات المتحدة كقوة تتمتع بعناصر فريدة ومميزة، فمن جهة تسببت الحرب بتدمير اغلب بنية الدول الكبرى التقليدية وهي: بريطانيا وفرنسا والمانيا وايطاليا واليابان، وحتى الاتحاد السوفيتي السابق تعرضت للأذى من تلك الحرب، في حين دخلت الولايات المتحدة الحرب بوقت متأخر وكانت اراضيها بعيدة عن مسرح الحرب المباشرة مما جنبها الاستنزاف في عناصر قوتها. ومن جهة اخرى استطاعت الولايات المتحدة انتاج السلاح النووي وامتلاك السبق التكنولوجي في عدة انواع من التكنولوجيا ومنها الصواريخ والقوة الجوية، مما مكنها ان تخرج من الحرب وهي تحتفظ بنسب كبيرة من عناصر القوة في العالم، فكان نحو نصف الناتج القومي العالمي أمريكيا ونحو نصف التجارة العالمية أمريكية.[1].

هذا الوضع في علاقات القوى استمر حتى نهاية الحرب الباردة التي دخلها العالم بعد العام ١٩٤٧، واضافت عليه الولايات المتحدة ما استطاعت ان تشكله وان تقيمه من تحالفات دولية في مختلف الاقاليم، بقصد تطويق الاتحاد السوفيتي آنذاك، ولعل ابرزها علاقات التحالف في اطار حلف الناتو وعلاقات التحالف مع اليابان وكوريا الجنوبية،.. وبعد انتهاء الحرب الباردة وجد العالم نفسه امام حالة فريدة الا وهي ان الساحة تكاد تكون قد اخليت من المنافسين للعب ادوار في النظام الدولي بحكم اتجاه الاتحاد السوفيتي للانكفاء ومن ثم التفكك، وصارت الولايات المتحدة وحيدة في قمة الهرم الدولي بقدرات فريدة في محيط انتقالي لم تتجرأ فيه أي قوة من اعلان التزامات سياسية مضادة لما تريده الولايات المتحدة، فتصرفت الولايات المتحدة كقوة وحيدة وهو ما تم ملاحظته في ازمة وحرب الخليج الثانية ١٩٩٠ / ١٩٩١ اذ تصرفت بارادة وحرية غير مقيدة تجاه سلوك احتلال العراق للكويت، الا ان سلوكياتها مع نهاية القرن العشرين اتجهت نحو التقيد التدريجي في حرية التصرف وادارة النظام الدولي، وهو ما تبين في تصريف سياسات انهاء ازمة كوسوفو ١٩٩٩، وطلبها التدخل في

اطار حلف الناتو[٢]، وصولا للحدث الطارئ الذي حصل في ايلول عام ٢٠٠١، والذي دفع القوى الأخرى للتضامن ومؤازرة الفعل الأمريكي العالمي مما اعطى دفعة قوية جدا للسلوك الأمريكي في التصريف المنفرد للسياسات العالمية تحت عنوان (الحرب على الإرهاب) كما جاء على لسان الرئيس الامريكي السابق جورج بوش الابن، دون ان ننسى هنا ان هناك من يشكك في اصل احداث ١١ ايلول، ويقول انها من تدبير اليمين المحافظ في الولايات المتحدة واراد به الحجة للشروع باعتماد الولايات المتحدة لاجراءات عسكرية لضمان الريادة دوليا[٣].

واذا كانت الولايات المتحدة وصلت في نهاية ثمانينات القرن الماضي بعناصر قوة مفادها[٤]:

١-عسكريا: لدى الولايات المتحدة نحو ٤٥% من عناصر القوة العسكرية العالمية مقاسة بدلالات الإنفاق (وهي تحوي خطأ نسبي كون الإنفاق واحد من مؤشرات القوة العسكرية)،

٢-ونحو ٤٠% من القوة النووية العسكرية العالمية،

٣-ونحو ٣٠% من الناتج القومي العالمي،

٤-ونحو ٢٥% من التجارة العالمية، ونحو ٧٠% من السيطرة على الانتاج الإعلامي والمعلوماتي العالمي،

٥-وانتشار عسكري عالمي في نحو ٦٠ بلدا،

٦-فضلا عن علاقات تحالف عسكرية وسياسية داعمة لها،..

نقول انها ان كانت قد وصلت إلى تلك المعدلات فانها بعد احداث ايلول صارت عناصر قوتها كالاتي[٥]:

أ-سرعت من انماء عناصر قوتها العسكرية لتقفز في انفاقها العسكري من ٣١٠ مليار دولار عام ٢٠٠١ أي نحو ٣٦% من الإنفاق العسكري العالمي لتصل إلى ٤٥٠ مليار دولار نهاية العام ٢٠٠٢ أي نحو ٤٨% من الإنفاق العسكري العالمي،

ب-وسهلت التدفقات المالية العالمية للولايات المتحدة وما قدمته القوى الأخرى من تعاون إلى ارتقاء الناتج القومي الأمريكي ليصل إلى نحو ٣٢% من الانتاج العالمي أي نحو ٩٨٣٧ مليار دولار مقارنة بنحو ٣٠٣٥١ مليار دولار للعالم في عام ٢٠٠٢،

ج-ووصل مستوى تجارتها للعالم إلى ٢٠٢٩ مليار دولار أي نحو ٤٨% من التجارة العالمية البالغة نحو ١٤٢٠٤ مليار دولار.

بيد ان اتجاه الولايات المتحدة للدخول في حروب استنزاف تحت عنوان ظاهر هو الحرب على الإرهاب، وعنوان فعلي هو الهيمنة على العالم وفرض اجندات الاحادية القطبية، تسبب بتحويل الفائض الاقتصادي إلى عوامل عسكرية طوال المدة بين ٢٠٠٢– ٢٠٠٨ ودخلت بحربين مكلفتين هما افغانستان والعراق تسببا بنفوق ما يقرب من نحو ٥٠٠٠ مليار دولار من الميزانية الأمريكية حتى العام ٢٠٠٨، في ظرف كانت القوى الأخرى تنمي عناصر قوتها بشكل متوازن، وتسبب هذا الأمر بوصول الولايات المتحدة لحالة من اللاتوازن في عناصر القوة التي تملكها، والذي تجسد في نهاية العقد الاول من هذا القرن في الآتي[٦]:

أ-امتلاكها نحو ٦٠% من القدرات العسكرية العالمية لوحدها، مقابل ٤٠% لباقي دول العالم الـ ٢٠٣، وهي تملك عناصر عسكرية تتفوق على باقي دول العالم باشواط غير مقدر موازنتها خلال المستقبل المتوسط ومنها: إنفاقها عسكريا بلغ نحو ٧٠٠ مليار دولار عام ٢٠١٠ أي نحو ٥٥% من الإنفاق العسكري العالمي، وامتلاكها لنحو ٤٥% من القدرات العسكرية النووية، ولنحو ٨٠% من القدرات العسكرية العالمية المنتشرة في العالم، فضلا عن ادوارها القيادية في حلف الناتو ولعلاقات تحالف مع اليابان وكوريا الجنوبية واغلب دول الخليج العربية وأمريكا اللاتينية، وقدرات صاروخية وجوية غير مسبوقة عالميا،..

ب-الاقتصاد الأمريكي، أربك الاقتصاد الأمريكي بفعل التمدد العسكري والالتزام السياسي الأمريكي عالميا، ورغم ان الاقتصاد الأمريكي مازال الاكبر عالميا (٢٤% من الناتج العالمي، ونحو ٢٢% من التجارة العالمية،..)، ويبقى معدل دخل الفرد فيها من المستويات العليا في العالم اذ بلغ نحو ٤٦٣٥٠ دولار مقارنة بنحو ٩١٢٠ دولار كمتوسط عالمي، وهي رابع دولة عالميا في دليل التنمية البشرية التي تحتسب على اساس عوامل ومؤشرات الصحة والتعليم واستهلاك الطاقة محسوبة على اساس الفرد والحريات والدخل الفردي،.. ويكاد لا يسبقها سوى دول هامشية سياسيا في النظام الدولي وهي: النرويج واستراليا

ونيوزلندة (وذلك وفقا لإحصاءات عام ٢٠١٠). الا ان هذه القدرة الاقتصادية تتعرض لاحتمالات التدهور، ومؤشرات هذا التدهور تتجسد بالاتي[٧]:

-ارتفاع معدلات العجز في الميزانية الأمريكية،

-ارتفاع معدل الديون قياسا للناتج القومي الأمريكي

-اتجاه متصاعد نحو ضعف القدرة التنافسية مقارنة بالقوى الكبرى الأخرى،

-ضعف النمو في الاقتصاد الأمريكي

وهذه المؤشرات باتت تجعل الاقتصاد الأمريكي يعاني من ضعف القدرة التنافسية، ويتوقع ان يصل إلى نسبة إسهام محدودة في الاقتصاد العالمي، فمثلا يتوقع ان يصل مشاركة الولايات المتحدة في الناتج العالمي نحو ١٢% منه بحلول العام ٢٠٣٠، ونحو ١٥% من حجم التجارة العالمية، كنتيجة لنمو نسب القوى الأخرى بمعدلات تفوق نسب النمو الأمريكية[٨].

ج-اما قدرتها الثقافية ومستوى القبول العالمي بها كنمط منتج لانماط ثقافية-سياسية تحظى بالممارسة العالمية، فالواضح ان نسب سيطرتها على انتاج وتداول المعلومات عالميا قد انخفض من نحو ٧٠% عالميا عام ١٩٩٠ إلى نحو ٤٠% عام ٢٠٠٩، بفعل ظهور منتجين جدد في مجالات صنع المعلومة وانتاجها وبثها، اما الأنموذج الأمريكي في الحياة فهو بات اكثر النماذج عرضة للنقد تحت عناوين عدة لعل اهمها بحث الامم الأخرى عن نماذج سياسية تتناسب وخصوصياتها الثقافية، فضلا عن فشل تجربتي العراق وافغانستان في انتاج الديمقراطية،

د-التحالفات الدولية، وهي من المسائل التي باتت تعرض مركز الولايات المتحدة العالمي للخطر، فالالتزام الغربي بحلف الناتو بهيئته الراهنة الواقع تحت القيادة الأمريكية بات في اضعف مستوياته، وتحديدا بعد انفتاح الحلف على الاعمال العسكرية القتالية في افغانستان وليبيا، وبات الحلفاء يسالون عن الكلف والارباح وجدوى استمرار التفرد الأمريكي في قيادة الحلف، وطرح الاوروبيون تشكيل قيادة وقوات اوروبية بمعزل عن الناتو، اما التحالف مع اليابان فقد تقلصت مستوياته ولا يتوقع استمرار انصياع اليابان للولايات المتحدة في المستقبل المتوسط، وفي سبيل معالجة ذلك التدني في نوع ومستوى التحالفات عمدت الولايات المتحدة إلى تكثيف وجودها في دول ضعيفة تستشعر

الحاجة للحماية الأمريكية ومنها دول الخليج العربية كقطر، ودول في أوروبا الشرقية والقوقاز كبولندة وجورجيا، وفي أمريكا اللاتينية كهندوراس ونيكاراغوا، والعراق وافغانستان نحو التحالف مع الولايات المتحدة[٩].

وعلى الرغم مما وصلته الولايات المتحدة من اللاتوازن أو اللاتماثل في عناصر القوة بيد انه لم يفد ذلك بتحولها عن اتجاهات استخدام القوة في فرض إرادتها وفرض الأنموذج الذي تدعو اليه في ادارة النظام الدولي، وهو أنموذج يقوم على فكرة "وجود قوة عالمية واحدة مهيمنة في العالم تتمتع بالرفاهية"، وهو ما دعا إليه اكثر من رئيس أمريكي[١٠]، وفي سبيل تحقق غايتها امتلكت رؤية وتصور قيمي معين توخت تعميمه.

وتكتسب سياسة الولايات المتحدة أهميتها وقوتها في المكونات والعناصر الداعمة لها، سواء ما كان منه موارد ذاتية؛ أي ما تملكه من موارد وإمكانات، أو ما كان منه تحالفات وارتباطات عسكرية وأمنية داعمة لها، أو جراء ما تتيحه البيئة الدولية من فرص قابلة للتوظيف جراء عدم وجود أرادة لمقاومة الولايات المتحدة. وتتضاعف قيمة تلك الإمكانات بفعل تملك الولايات المتحدة الرغبة والإرادة لممارسة دور القوة العظمى. وهنا يلحظ، ان اغلب عناصر القوة هي بيد الولايات المتحدة، واغلب الموارد الطبيعية ومصادر الامداد في العالم هي بيد شركات امريكية، فضلا عن سيطرتها على اغلب طرق الامداد والمواصلات العالمية، وفي عهد الرئيس كلنتون اختطت الإدارة الأمريكية منهج لإدارة العالم وقيادته، واعطت لنفسها الحق في التصرف في المجالات الآتية[١١]:

-التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة في العالم اذا اشتبهت في انها تملك اسلحة دمار شامل أو تحاول امتلاكها،

-فرض أنموذج النظام لديمقراطي،

-فرض أنموذج لحقوق الإنسان،

-تعميم التجارة الحرة.

وعند وصول الرئيس جورج بوش إلى الحكم كان واضحا وجود مخطط أمريكي لبناء إمبراطورية وان بالطريقة العسكرية، فألغى معاهدة سالت ٢ مع روسيا الموقعة عام ١٩٧٢، وبدأ الحديث عن اتمام عمليات توسيع حلف الناتو ليشمل دول أوروبا الشرقية،.. وكان

واضحا ان الطريق السياسي (السلمي) الذي اعتمده الرئيس كلينتون لقيادة العالم قد قلبه الرئيس بوش بإفراطه باستعمال القوة القسرية. لذلك عندما وقعت احداث ايلول ٢٠٠١ كانت بمثابة فرصة ذهبية، فأول ما فعله هو جعل مجلس الأمن يوقع على القرار ١٣٧٣، الذي تحدث عن حق الدفاع عن النفس في وجه الإرهاب، ومنح الولايات المتحدة وسيلة التاثير على النظام الدولي: إعلانها الحرب ضد من تشاء ووقتما تشاء اذا كان الطرف الآخر– فرد أم دولة – يقوم بعمل إرهابي أو يشتبه بقيامه بعمل إرهابي[١٢]. وتكاد لم تتراجع عن تلك الاساليب الا في عهد الرئيس باراك اوباما الذي اختط طريق مفاده: ان الولايات المتحدة ستعمل مع القوى الصديقة لادارة قضايا النظام الدولي وستعمل منفردة عند الضرورة.

ويبقى لافتا موقع وقيمة القوة في الثقافة السياسية الأمريكية، الذي ينعكس بشكل مستمر على إستراتيجياتها وآليات تنفيذها، عبر سياسات القوة والهيمنة، فهذه الثقافة ترتكز على دعائم ثلاث:

–القوة، وتتجلى بالسطوة العسكرية،

–المصالح، وتتجلى بالسيطرة السياسية–الاقتصادية،

–والدعاية، التي تعتمد قيم الاستهلاك والديمقراطية.

وقد ترجمت تلك الثقافة عبر الإستراتيجية العسكرية الأكثر قسوة في تاريخ البشرية، والتي طبقت في حرب افغانستان عام ٢٠٠٢، وحرب احتلال العراق عام ٢٠٠٣، وما يزيدها قساوة هو تجاوزها للمنظمات الدولية التي اريد لها اشاعة النظام والقانون الدولي في ادارة النظام الدولي، واستمرار تنفيذها لسياسات تغيير النظام الدولي على نحو يراعي المصالح الامريكية.

ثانيا : القوى الكبرى: عناصر القوة والمشاركة في ادارة النظام الدولي

يقف إلى جانب الولايات المتحدة عدد من القوى الكبرى يملك كل منها نسبة من عناصر القوة وعلاقات قوى، تشكل بمجموعها نسبة مهمة في المكون العالمي للقوة وعلاقات القوى، ومن ثم التاثير في كيفية ادارة قضايا النظام الدولي، وهذه النسبة تزداد سنويا، حتى يتوقع ان الولايات المتحدة ستكون لاعب هام في النظام الدولي في العقد القادم الا انها لن تكون اللاعب الوحيد الذي يدير قضايا النظام الدولي.

وما تتسم به هذه القوى هو:

-عدم اتفاق على تحديدها، انما المسالة عليها خلاف، والغالب من الباحثين يتحدث عن الآتي: الصين وروسيا الاتحادية والاتحاد الاوروبي واليابان، واخرين يضيفون الهند والبرازيل وجنوب افريقيا ودول النمور الاسيوية.

-ان هذه القوى ما زالت لم تتفق فيما بينها جديا على ايجاد آليات للحوار بعيدا عن مصالح الولايات المتحدة في ادارة قضايا النظام الدولي.

وسنأخذ هنا اكثر القوى التي عليها اتفاق كونها ستكون مؤثرة في النظام الدولي، من حيث عناصر القوة التي تملكها ومدى تاثيرها في ادارة قضايا النظام الدولي.

١-روسيا الاتحادية

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، ورثت روسيا الاتحادية اغلب القدرات السوفيتية، فصارت قوة تمتلك قدرات نووية وصاروخية وبحرية وفضائية وعلمية عالمية الا انها قوة اقتصادية شبه محطمة وقوة ثقافية اخذ أنموذجها بالأفول، كما ان الغرب قد احاط باغلب عناصر قوتها واضعف قدرة روسيا على استخدامها، الا انه ومنذ بدايات القرن الحالي بدأت روسيا تطرح نفسها على اساس كونها قوة كبرى لها حضورها وبدأت تستعيد بعضا من بريقها الدولي، وبدأت عجلة الاقتصاد تتحرك من كونها دولة مديونة في نهاية القرن الماضي إلى دولة لها نحو ١٦٠ مليار دولار من احتياطي النقد الأجنبي في نهاية العقد الاول من هذا القرن، كما انها بدأت تعيد إنماء قوتها العسكرية وتضخ الاموال في برامج البحث والتطوير العسكري، فمثلا هي انفقت نحو ٧٠ مليار دولار على البحث والتطوير في القطاع العسكري غير التقليدي خلال الفترة (٢٠٠٥- ٢٠١٠)، وبدأت تستعيد موقعها في سوق السلاح الدولي،..[١٣].

وفرص نهوض روسيا لتكون ندا للولايات المتحدة وغيرها في الهرم الدولي هو امر وارد للاسباب الآتية[١٤]:

أ-عسكريا، أنفقت روسيا نحو ٤.٨% من الإنفاق العالمي عام ٢٠٠٨، وهي قد اتجهت نحو زيادة معدلات الإنفاق العسكري بنسب ملحوظة خلال السنين الأخيرة بقصد ادامة عناصر قوتها القتالية العالمية، وما تمتلكه من امكانات وكفاءات في هذا الصدد يكاد يكفي لإدامة عمليات البحث والتطوير والإنتاج بهذا الصدد،

ب–سياسيا، روسيا الاتحادية عضو دائم في مجلس الأمن، وهذه العضوية تساعدها على عدم تفرد الولايات المتحدة في ادارة العالم وهو ما مكنها من رفض اعطاء صفة قانونية على عملية غزو العراق عام ٢٠٠٣ الا انها بعدها اعترفت بواقعة الغزو، كما انها عارضت اساليب القسر في التعامل مع ايران وسوريا، وهو أمر عطل المجهود الأمريكي في اعتماد القوة ضدهما،..

ج–واقتصاديا، تبلغ حصة روسيا الاتحادية من الناتج القومي العالمي نحو ٢.٨%، ومتوسط دخل الفرد فيها نحو ١١٣٣٢ دولار (عام ٢٠٠٨)، وتجارتها للعالم نحو ٦%، وهذا الأمر يتوقع له ان يزداد بمعدلات محدودة اذا ما اعطت القيادة الروسية مجهودا مضافا للنمو الاقتصادي،

د–ثقافيا، مازالت الثقافة الروسية غير مطلوبة من قبل اغلب دول العالم وحتى الدول التي كانت منخرطة في اطار الاتحاد السوفيتي بدأت تخرج من الثقافة الروسية نحو طلب الثقافة الغربية والاندماج بالأنموذج الغربي.

الا ان روسيا هي رقم صعب لم تتجاوزه الولايات المتحدة في مسائل مثل الدرع الصاروخي وفي مسائل تصريف بعض قضايا النظام الدولي، ويتوقع ان تحقق روسيا نجاحات في ابقاء وضعها في الهرم الدولي في اطار موازنة تحكم علاقة حجم التحديات والاحتواء الذي تمارسه الولايات المتحدة للدولة الروسية مقابل نسبة انماء للقوة الروسية ولطلب روسيا لاستعادة الادوار السابقة التي كان يتمتع بها الاتحاد السوفيتي[١٥].

٢–الاتحاد الأوروبي

يوجد جدل مستمر بين الأكاديميين والسياسيين في حساب قوة الاتحاد الأوروبي، وسبب هذا الجدل هو عدم الاتفاق على تقدير قيمة واتجاه الاتحاد وهل يعتبر دولة واحدة أم انه منتدى يسمح بالاختلاف ولا يمكن ان يرتقي إلى مستوى الدولة؟

والجدل الدائر بشان الاتحاد الأوروبي لا ينف ان الاتحاد (لذاته وللدول الموجودة فيه) يعد من القوى الكبرى في النظام الدولي وفي علاقات القوى العالمية، وما يؤكد مكانة الاتحاد دوليا ، حسب احصاءات عام ٢٠٠٩، هو الآتي[١٦]:

أ-على الصعيد العسكري، انفقت دول الاتحاد نحو ٣٢٠ مليار دولار ، وهي تساوي نحو ٢٦% من الإنفاق العالمي وهو انفاق كبير يجعلها من بين القوى الكبرى عسكريا في النظام الدولي، كما تتمتع بعض دول الاتحاد بمكانة مهمة بين القوى العسكرية الكبرى، فمثلا تعد بريطانيا وفرنسا قوتين نوويتين، كما تمتلك كلاهما قدرات عسكرية منتشرة في مناطق عدة من العالم، ولهما قدرات طيران استراتيجية وقدرات صاروخية تجعلهما يتمتعان ببعض التاثير الدولي، والاهم مما سبق هو انخراط دول الاتحاد في اطار حلف الناتو مما يجعل الناتو مظلة أوروبا الامنية في المقام الرئيس. والاكثر منه ان الاتحاد اتجه نحو تشكيل نواة لمظلة أوروبية عسكرية،

ب-سياسيا، تحظى دول الاتحاد بعضويتين من بين الاعضاء الخمس الدائمة في مجلس الأمن، وهما بريطانيا وفرنسا، ويطرح اسم المانيا لتكون عضوا دائما في مجلس الأمن منذ تسعينيات القرن الماضي، كما ترتبط دول الاتحاد بعلاقات سياسية وثيقة مع الولايات المتحدة، وهذا ما يجعل من أوروبا صاحبة ثقل سياسي مضاف لثقلها العسكري بين دول العالم،

ج-اقتصاديا، يعد الاتحاد الأوروبي عملاق اقتصادي عالمي، ودوله تعد من بين القوى الكبرى، فمثلا تبلغ حصة المانيا من الناتج القومي العالمي نحو ٦.١%، وتجارتها للعالم نحو ١٣%، وتبلغ حصة بريطانيا من الناتج القومي العالمي نحو ٤.٤%، وتجارتها للعالم نحو ٩%، وتبلغ حصة فرنسا من الناتج القومي العالمي نحو ٤.٧%، وتجارتها للعالم نحو ٩%، وتبلغ حصة الاتحاد الأوروبي من الناتج القومي العالمي نحو ٣٤%، ومتوسط دخل الفرد فيه نحو ٤٠ ألف دولار، وتجارته للعالم نحو ٤٠%،

د-وثقافيا، يعد الأنموذج الأوروبي من اكثر النماذج التي تحظى بنفوذ تقليدي في اغلب دول ومناطق العالم بحكم الإرث الاستعماري من القرن السادس عشر حتى العشرين، والذي حكمت دول أوروبية اغلب دول العالم الأخرى، بل انه حتى الولايات المتحدة تعد منتج ثقافي أوروبي، وهذا ما يجعل اغلب دول العالم تستسهل التعاون مع دول الاتحاد وتفضله لاسباب ثقافية في المقام الأول.

بيد ان عناصر القوة في اعلاه، لم تنف ان هناك ضعف واضح في قدرات الاتحاد عالميا، ولعل اهم نقاط الضعف هي[١٧]:

أ-ما زال الاتحاد لم يتجه نحو تشكيل دولة أوروبية واحدة انما هو اقرب إلى المنتدى يتم في اطاره صياغة الخطوط العريضة محط الاتفاق وتبقى هناك اختلافات بين الأوروبيين في شؤون عدة، والأكثر منه ان دول الاتحاد ذاتها هي دول متنافسة داخل أوروبا على المكانة الدولية، ولقد برهنت الازمة المالية الأوروبية في العامين ٢٠١٠- ٢٠١٢ وجود ضعف في البنيان الأوروبي يمكن ان يتسبب بتصدع الاتحاد ذاته،

ب-وخارجيا، يختلف الأوروبيون في تصريف جانب من سياستهم الخارجية في بعض القضايا العالمية الحساسة، ولم تسعف مفوضية الشؤون الخارجية في تحقيق استقطاب أوروبي في جميع تلك القضايا، ولعل العامل الأكثر اثارة للجدل هو العلاقات بين الاتحاد ودوله وبين الولايات المتحدة، فالأخيرة تحظى بعلاقات ممتازة وتحالف مع بريطانيا والمانيا، وفرنسا مازالت تنظر للولايات المتحدة كمنافس وتطمح لتأدية ادوار بعيدة عنها نسبيا رغم ما شهده عصر الرئيس ساركوزي من تقارب فرنسي-امريكي. واخيرا، تشكل الولايات المتحدة عامل منافسة جدي للاتحاد في اغلب التفاعلات الدولية السياسية والاقتصادية والثقافية، كونها لا تزال مركز الثقل العالمي.

٣-الصين الشعبية[١٨]

تعد الصين تاريخيا إمبراطورية عظمى، استطاعت ان تحافظ على وجودها منذ ما يقارب من الألف الأول قبل الميلاد، وان دورها الدولي يتباين تبعا للمراحل الزمنية التي مرت بها، واستطاعت ان تؤسس لمركز حضارة مميز خلال تاريخها.

ويبدأ تاريخ الصين الحديثة عام ١٩٤٩ عندما تأسست الصين الشعبية، اما نهضتها الراهنة فتعود إلى العام ١٩٧٨ عندما شرعت بتطبيقات الاصلاح الاقتصادي لتبني لها أنموذج فريد (الشيوعية الصينية المتعشقة بالرأسمالية في مناطق وحقول انتاج مختارة)، وبذلك استطاعت الصين ان تتحول من كونها قوة تقليدية شبه منعزلة في جنوب شرق اسيا خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي وبمعدلات قوة تكاد تكون الاضعف بين القوى الكبرى (باستثناء قدرات نووية محدودة وعضوية دائمة في مجلس الأمن)، إلى كونها بدأت تختط لنفسها مكانة بين القوى الكبرى، وهكذا وجدناها تقفز في السلم الاقتصادي العالمي من كونها تقع في ترتيب يلي كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي واليابان والدول الأوروبية في مجالات

الناتج القومي والتجارة العالمية وحجم استهلاكها للطاقة قياسا لعدد مواطنيها، إلى كونها تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في اغلب تلك العناصر، ويتوقع للصين ان تفوق الولايات المتحدة اقتصاديا من حيث الكم (وليس القدرة والتكافؤ) في العقد الثالث من هذا القرن، وتفوقها من حيث النسبة والتناسب إلى عدد السكان والمساحة الجغرافية في العقد السادس من هذا القرن في اقل تقدير، وفقا لأغلب التحليلات والتوقعات المتوافرة[١٩].

واذا ما حللنا عناصر القوة الصينية اليوم، نجد، حسب احصاءات عام ٢٠٠٩، الآتي[٢٠]:

أ-عسكرياً، دخلت الصين النادي النووي في ستينيات القرن الماضي، وعمدت إلى تطوير سلاحها النووي آنذاك الا انها جمدت عملية تطوير السلاح النووي خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي بفعل انصرافها لتطوير اقتصادها، الا انها ما لبثت ان اتجهت إلى توسيع إنفاقها في الحقل النووي العسكري والمدني منذ نهاية العقد التاسع إلى اليوم، واليوم تنفق الصين نحو ٥.٢% من الإنفاق العسكري العالمي بحسب الاسعار الجارية والمعلنة، الا ان اغلب المحللين يقدرون إنفاقها الفعلي بما يساوي ١٥.٣% من الإنفاق العالمي بفعل اختلاف مستويات القدرة الشرائية ووجود اوجه إنفاق عسكرية غير مباشرة مثل إنفاق المصانع التي يملكها الجيش الشعبي، كما ان البحث والتطوير ثنائي الاستخدام عسكري-مدني لا يدخل في حساب الإنفاق العسكري الصيني الرسمي المعلن. يترافق مع ما تقدم ان الصين قد دخلت سوق السلاح العالمي منذ نحو ثلاثة عقود وهي تحتكر جزءا من ذلك السوق، كما انها تسعى لتطوير قدراتها القتالية العالمية في مجالات: القدرات الصاروخية العابرة للقارات والطيران القتالي الاستراتيجي والسفن حاملة الطائرات، فضلا عن القدرات الفضائية،.. وهي مجالات دخلتها الصين إلا انها مازالت لا ترقى لمستوى التقنيات التي تملكها الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا الاتحادية، وسعت منذ مستهل هذا القرن إلى تحقيق انتشار عسكري محدود في قواعد في بعض مناطق جنوب شرق آسيا،

ب-سياسيا، تحتل الصين مقعد دائم في مجلس الأمن، وهذا أعطاها مكانة بين القوى الكبرى الا انها لم تعمد إلى استخدامه بما يجعلها في حالة تصادم مع الولايات المتحدة انما هي تعمد إلى المهادنة منذ نحو ثلاثة عقود بقصد اكمال قاعدة البناء الداخلي قبل التفرغ

لاداء ادوار خارجية، وهذا لا ينف ان الصين بدأت توسع ادوارها الدولية من خلال عضويتها في مجلس الأمن ومنتدى الآسيان ومنتدى شنغهاي، والاتجاه نحو توسيع العلاقات مع افريقيا وأمريكا اللاتينية، ومعارضة الجهد العسكري الأمريكي تجاه ايران وسوريا،..

ج-اقتصاديا، تتجه الصين بخطى واسعة نحو احتلال قمة الهرم الاقتصادي العالمي، فمن كونها قوة اقتصادية تكاد لا تذكر في السوق العالمية في ستينيات القرن الماضي إلى كونها قوة لها حضورها في النظام الدولي، وبلغت حصة الصين وفقا لاحصاءات عام ٢٠١٠ من الناتج القومي العالمي نحو ٧.٣%، ومتوسط دخل الفرد فيها نحو ٣٢٧٦ دولار، وتجارتها للعالم نحو ١٥%، وبلغ حجم احتياطيها من العملة الاجنبية نحو ٢٨٠٠ مليار دولار، ويتوقع ان تحتل المراكز الاولى من حيث حجم الاقتصاد الكلي للعالم في العقد الثالث من هذا القرن، الا انها لن تسبق العالم من حيث القدرات الحقيقية قياسا لعدد سكانها الا في العقد السادس من هذا القرن، الا انه مقابل ذلك تتسم الصين بضعف المستوى التكنولوجي قياسا بالعالم الغربي، كما انها تعتمد في نموها على التصدير وهي مسالة يمكن ان تعرقل استمرار نموها اذا ما اشتدت المنافسة في الاسواق الدولية، وكذلك مازال موقع الصين في الدليل الشامل للتنمية البشرية متدنيا قياسا لعناصر قوتها الشمولية اذ احتلت المرتبة ٨٩ عالميا عام ٢٠١٠،

د-وثقافيا، يعد الأنموذج الصيني غير مطلوب دوليا بحكم كون الصين لم تكن دولة مستعمرة لغيرها وبقي الأنموذج الثقافي الصيني أنموذج داخلي في المقام الاول، لها امتدادات في اطار الصين الكبرى (مع تايوان وسنغافورا) مما اضعف من قدرتها على النفوذ التلقائي على الدول الاخرى، كما حملها اعباء تغيير اتجاهات اغلب دول العالم من الاتجاه نحو الأنموذج الغربي إلى الاتجاه نحو الشرق بمعنى طرح نفسها كأنموذج حضاري عالمي بديل،

هـ-ما تقدم لا ينف ان الدولة الصينية تعاني من عناصر ضعف داخلية تتهددها منذرة بوجود احتمالات لتفكك الدولة الصينية في إقليم التبت وفي المنطقة الغربية ذات الاغلبية المسلمة، وفي منطقة منغوليا الداخلية. والخلاف القائم بين السلطة المركزية والحكومات المحلية التي تطالب بمزيد من الصلاحيات وتتجه نحو مزيد من الاستقلالية الاقتصادية عن

المركز في بكين[٢١]، والنزاع المحتدم ما بين التيارات المختلفة داخل الحزب الشيوعي الحاكم حول مقدار سيطرة الدولة والحزب على الاقتصاد والمجتمع، فضلاً عن أزمة الطاقة التي اخذت في السنوات الاخيرة تترك آثارها السلبية على الاقتصاد الصيني، فحاجة الاقتصاد الصيني إلى الطاقة أدى إلى استنزاف سريع في المخزونات المحلية وارتفاع الطلب على استيراد موارد الطاقة من الاسواق العالمية[٢٢].

٤-اليابان

لا يستطيع أي محلل انكار تجربة اليابان في بناء عناصر قوتها، فخلال مدة وجيزة انتقلت اليابان من كونها دولة مهزومة عسكريا ومحطمة في اغلب عناصر قوتها (نهاية الحرب العالمية الثانية) إلى كونها دولة رائدة في عدة مجالات للقوة العالمية، حتى وصفت من قبل البعض بالمعجزة العالمية[٢٣].

وتاريخيا، كانت ارض اليابان المعزولة قد اعطتها حصانة ومنعة من الاعداء، واستطاعت ان تحيط نفسها بروح حضارية مميزة مكنتها من بناء عناصر قوة كبرى في الربع الثاني من القرن العشرين، واستطاعت بهذه العناصر ان تغزو اغلب مناطق شرق آسيا وان تخضعها، حتى وصلت إلى مرحلة الصدام مع الولايات المتحدة عام ١٩٤١، ووصل صدامهما إلى استخدام الولايات المتحدة للسلاح النووي في اخضاع وفرض استسلام اليابان عسكرياً، وفرض عليها عدم بناء عناصر قوتها العسكرية خشية تكرار عودة اليابان كقوة كبرى.

وفي العام ١٩٥٠ لم تكن اليابان تملك سوى عناصر محدودة للقوة في المكون العالمي لعناصر القوة، فهي قد رضيت بتصفية قوتها العسكرية وتحويلها إلى قوة دفاعية محدودة جداً، واقتصاديا كان ناتجها القومي يشكل نحو ٢.٥% من الناتج العالمي، وثقافيا لم يكن الأنموذج الثقافي الياباني مطلوبا عالمياً، الا ان إرادة الشعب والنخب السياسية اليابانية كان قد وقع في منتصف القرن الماضي على احداث مراجعة شاملة من اجل إعادة النهوض اقتصاديا وعلميا، مستغلة ضعف الإنفاق على القوة العسكرية، حتى وصل تراكم عناصر قوتها لتكون بعد عقد واحد (ثالث قوة اقتصادية عالمية) بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بامتلاكها نحو ١٠% من الناتج القومي العالمي، وبعد عقد آخر منه اصبحت ثاني اكبر اقتصاد في العالم بامتلاكها نحو ١٥% من الناتج القومي العالمي، واستمر حالها حتى تسعينيات القرن الماضي

عندما بدأت تظهر منافسة جدية لها من قبل قوى كبرى اخرى مثل الاتحاد الاوروبي والصين، استطاعت خلالها المحافظة على نسبتها في الاقتصاد العالمي الا انها تراجعت لصالح بروز الصين اقتصاديا(٢٤).

وتعيش اليابان منذ نهاية القرن الماضي التنافس في بناء المكانة دوليا، بفعل صعود عدة قوى واعدة واهمها الصين والاتحاد الأوروبي، وهي تتمتع، حسب احصاءات عام ٢٠٠٩، بالعناصر الآتية(٢٥):

أ-على صعيد دليل التنمية البشرية العالمية فهي تحتل الرقم (١١) عالميا، ولا يسبقها من بين القوى الكبرى المعتبرة في النظام الدولي سوى الولايات المتحدة (المرتبة ٤ عالمي)، والمانيا (المرتبة ١٠ عالميا)، مع تفاوت التفوق بين هذه الدول في بعض مفردات وعناصر مؤشرات ذلك الدليل،

ب-واقتصادياً، بلغت حصتها من الناتج القومي العالمي نحو ٨%، ومتوسط دخل الفرد فيها نحو ٣٨٤٥٥ دولار قياسا بالمتوسط العالمي البالغ ٩١٢٠ دولار، وحجم تجارتها للعالم نحو ١٣% (عام ٢٠٠٩)،

ج-كما تتمتع اليابان بعناصر دعم داخلية لنموها وتفوقها العالمي، اذ يحظى صانع القرار الياباني بنظام قيمي وارث تاريخي مميز، ولم تقع فريسة للدمج بالنظام الغربي انما استنهضت روحها القومية والعمل بالاسلوب الجماعي،..

ووجود عناصر قوة في الجسم الياباني لا ينف انها تحوي عناصر ضعف تعرض قدرتها على احتلال مكانة بين القوى الكبرى للمراجعة وإمكانية النقد، ومن هذه العناصر هي:

-ان اليابان دولة قائمة على استيراد كافة احتياجاتها الأولية للصناعة من الخارج بسبب كونها جزيرة صغيرة معزولة في البحر،

-كما ان الأنموذج الياباني لا يحضى باعجاب عالمي يتيح لليابان النفوذ بين الدول والشعوب الأخرى مما يجعلها شبه منعزلة عن باقي العالم،

-كما ان اليابان لم يسمح لها بتطوير قوتها العسكرية على نحو يتناسب مع قوتها الاقتصادية، فهي لا تنفق سوى ٢.٨% من الإنفاق العسكري العالمي واغلبه يذهب للدعم اللوجستي والمرتبات وليس لتطوير القدرات القتالية،

-وهذا ما يجعل من امكانية توسع الدور الياباني في النظام الدولي ضعيفا، وهو ما بات يتم تلمسه من خلال صعود الصين في الهرمية الدولية وازاحتها لاغلب القوى المنافسة في اكثر من مجال من مجالات وعناصر القوة التي يتم التنافس في ضوئها عالميا.

وفي أدناه جدول (١) يبين مقارنة بين عناصر قوة القوى الكبرى في النظام الدولي:

جدول (١) لبعض عناصر القوة للقوى الدولية الكبرى

الدولة	موقعها في دليل التنمية البشرية لعام ٢٠١٠	القوة الاقتصادية عام ٢٠١٠		القوة العسكرية عام ٢٠٠٩			
		ناتجها القومي للعالم %	حجم تجارتها للعالم %	الإنفاق العسكري للعالم %	الانتشار خارج الحدود	الرؤوس لنووية المنشورة	تصدير السلاح بمليار دولار
الولايات المتحدة	٤	%٢٤	%٢٢	%٥٥	واسع	٢٧٠٠	٦.٢ مليار
روسيا الاتحادية	٦٥	%٢.٨	%٦	%٤.٨	محدود	٤٨٣٠	٥.٩ مليار
الاتحاد الأوروبي		%٣٤	%٤٠	%٢٦	محدود	٤٦٠	١٣.٣ مليار
الصين (عدا هونك كونك وتايوان ومكاو)	٨٩	%٧.٣	%١٥	%٥.٢	ضعيف جدا	١٩٠	٠.٥ مليار
اليابان	١١	%٨	%١٣	%٢.٨	غير موجود	-	-
الهند	١١٩	%١.٩	%٢.٥	%٢.٥	غير موجود	٦٠-٧٠	-

المصادر: تم اعداد الجدول بالاستناد لمصادر عدة، أهمها:

تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠، نيويورك، برنامج الامم المتحدة الانمائي، ٢٠١٠، صفحات متفرقة.

The SIPRI Military Expenditure Database 2010, pp: 440-460.

ثالثا : مستقبل علاقات القوة بين القوى الكبرى

وبعد ان بينا القوى الكبرى التي توجد على ساحة النظام الدولي، سنبين المتوقع ان تكون عليه علاقات القوى بين هذه القوى الكبرى، وتاثيرها على مدى مشاركتها في ادارة النظام الدولي.

ان السمة الرئيسية في النظام الدولي الراهن هو انفراد الولايات المتحدة بادارة اغلب التفاعلات العالمية، وهي الدولة الوحيدة القادرة على العمل المنفرد بحكم ما تملكه من عناصر قوة وعلاقات قوى، وبحكم القوة وعلاقات القوى تلك والحراك نحو التعددية، قد لا تستطيع الولايات المتحدة أن تنفذ كل ما تريده خلال المستقبل القريب وما بعده، ولكن لا يمكن

للقوى الأخرى أن تنفذ أشياء لا تريدها الولايات المتحدة. واذا ما تتبعنا السلوك السياسي الأمريكي منذ انتهاء الحرب الباردة نجده اتجه نحو المزاوجة بين السلوك المنفرد وبين الدعوة للعمل الجماعي عسكريا، ونحو اعتماد الشراكة والتنافس في ادارة النظام الاقتصادي العالمي، وتعد احداث ايلول ٢٠٠١ نقطة تحول في السلوك الأمريكي نحو فرض خيارات قسرية في ادارة النظام الدولي الا انها انتهت إلى:

-إرهاق القدرة الاقتصادية للولايات المتحدة،

-وتسببت بحدوث بعض الشرخ وحصول التمايز في المواقف مع حلفائها،

-واستنهاض روسيا الاتحادية لوجودها.

وازاء تزايد كلف استحضار الولايات المتحدة لوجودها وانتشارها عالميا فانها بدأت بالتحول نحو توسيع اللجوء إلى العمل الجماعي في عهد الرئيس اوباما، وهكذا اشركت حلف الناتو في افغانستان وفي ليبيا، كما انها أكدت على إشراك اعضاء مجلس الأمن (والمانيا) في المفاوضات بشان البرنامج النووي الإيراني،.. واستطاعت استحضار الدعم الفرنسي في عهد الرئيس ساركوزي إلى جانب الدعم البريطاني لأغلب ادوارها الدولية، الا ان هذه السلوكيات لم تنف ان رغبة الولايات المتحدة بضمان موقعها القيادي-الريادي العالمي بات شبه مستحيل بحكم اعادة انتشار عناصر القوة دوليا، وما تسبب به من حراك في قمة الهرم الدولي.

ان الحراك القائم لا يفيد ان النظام الدولي سيتجه نحو تغيير علاقاته من السلام والتعاون والشراكة والتنافس نحو اعلاء الصراع والحروب بين قواه الكبرى، فحجم التداخل بين مصالح تلك القوى، فضلا عن ادراك ما للصراع والحرب في ظل وجود السلاح النووي من كلف يجعلها تعزف عن التفكير بالحرب كخيار دون ان تتجاهله، انما ستعمد تلك القوى إلى اعتماد طرق ادارة للنظام الدولي على نحو يتوازى وما تملكه من عناصر قوة في النظام الدولي وبضمنه التنافس واحتكار مجالات النفوذ في النظم الإقليمية المختلفة،..

ان انماء عناصر قوة القوى الأخرى من قبيل الصين وروسيا الاتحادية والهند،.. صار ملاحظا من خلال معدلاته وتغير اوزان القوة في النظام الدولي سواء على مستوى القوة الكلية أو على صعيد عناصر القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية. بيد ان ما تقدم لا ينف ان الولايات المتحدة قوة عسكرية واقتصادية وثقافية عالمية، ولا تقتصر قوة الولايات

المتحدة على المجال العسكري بل هي خليط من القوة الاقتصادية والتكنولوجية، والثقافية، ولكن السؤال هل هذه القوة بلا نهاية، أم ان لها حدود تنتهي عندها؟، نجد أن هذه القوة في تقلص مستمر، كما انها تعيش عدم التوازن بين القوة العسكرية الهائلة والقدرة الاقتصادية، ومازال الاقتصاد الأمريكي ينمو ولكن هناك اقتصادات أخرى تنمو بوتائر اسرع منه، فمن الناحية النسبية هو يتراجع، أي انه مازال الاقتصاد الأكبر ولكن هناك اقتصاديات أخرى تنمو وتقلل الفجوة.

ومن جهة أخرى، ان اغلب دول العالم الكبرى لا تقوم بتقليل الفجوة من الناحية العسكرية مع الولايات المتحدة، إنما تقليل الفجوة هو من الناحية الاقتصادية. فتلك الدول لا ترغب باستنزاف مواردها للتنافس مع الولايات المتحدة عسكريا في هذه المرحلة، انما هي تعمد إلى تنمية قدراتها الاقتصادية.

فضلا عن ان الصورة الايجابية التي كانت تحتلها الولايات المتحدة كأنموذج ثقافي وسياسي واقتصادي في العالم باتت في تراجع على نحو ينذر بتحولها إلى دولة عادية لها انموذجها الخاص، ولا تتفق مع ما تطمح اليه القيادات الأمريكية من الدور السياسي والرغبة في قيادة العالم، فلماذا؟

ان السبب هو حصيلة تفاعل النمو الضعيف في عناصر القوة الامريكية والغطرسة التي سادت في تصريفها لقوتها، وعدم الالتزام بالمعاهدات والمواثيق الدولية فضلا عن ازدواجية المعايير التي تعتمدها في التعامل مع القضايا الدولية، والعامل الاكثر تاثيرا على السياسة الأمريكية هو هيمنة التيار اليميني المحافظ على الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس بوش الابن وهو تيار متعصب وفيه نزعة دينية، كل ذلك جعل صورة السياسة الأمريكية اكثر سلبية في العالم.

بمعنى آخر، انه من الواضح ان العالم يعيش مرحلة من الصعب فيها القول بالاتجاه نحو الصراع والحروب بسبب كلف الصراعات والحروب بين القوى الكبرى، بيد ان الأمر لا ينف ان الصراع طبع بشري فطري وطبيعي ومتوقع. ولطرح احتمالات الصراع فان الدول عليها ان تحتسب لعلاقات القوة بين بعضها البعض الآخر، وهنا تعد عناصر القوة السابقة عناصر

جامدة غير قابلة للمقارنة كونها لم تدخل في اختبار ضد بعضها البعض الآخر انما هي بنيت على اساس[٢٦]:

-الافتراضات الأولية كون دولة أقوى من دولة أخرى،

-الرغبة والإرادة السياسية بممارسة ادوار عالمية أو بالصدام

والمسالتان جعلت النظرة لمن هو أقوى هي مسالة تقديرية، وفي ضوئها بنيت الخيارات الإستراتيجية، مثلا اتجاه الصين لتأجيل الصدام مع الولايات المتحدة على الرغم من ان الأخيرة تصطدم بالمصالح الصينية بين حين وآخر، وعلى الرغم من امتلاك الصين للسلاح النووي الرادع،..

كما ان كافة القوى الكبرى تحتسب لعملية نمو عناصر قوتها وللحراك الذي سيصاحب ذلك النمو، وهي تسعى لامتلاك السبق في بعض أو كل عناصر القوى على نحو يعطيها مرونة في إدارة النظام الدولي. وكلاهما، القوى الكبرى والولايات المتحدة، سيعمل على استنهاض قطبية جديدة تحل محل القطبية القائمة. والفكر الأمريكي المهتم باكتساب مكانة مرموقة ومتقدمة في النظام الدولي لن يرضى بالتأكيد برؤية تراجع مكانة الولايات المتحدة في الهرمية الدولية، لهذا أخذت الأخيرة بالعمل منذ مدة ليست بالقصيرة على مسارين،

-أولهما، جدوى التدخل في تحديد مسار التطورات الدولية، وعدم السماح للقوى الأخرى بالنهوض ومن ثم احتلال مراتب دولية تفوق مرتبة الولايات المتحدة، أو تنافسها في الهرم الدولي،

-وثانيهما، العمل على تقوية عناصر القوة سواء ما كانت ذاتية منها أو بالتحالفات أو كانت بفعل استثمار تناقضات البيئة الدولية.

وترى الولايات المتحدة انها طالما لم تعد قادرة على الاعتماد على منع انتشار القوة لدى القوى الأخرى، وان سياسة الردع للتعامل مع التهديد الذي قد تتعرض له بات عرضة للاختراق بفعل التهديدات غير التقليدية في عالم اليوم المفتوح،.. لهذا طرحت أولا في عهد الرئيس بوش الابن سياسة إجهاض أي تهديد بالوقائية، الا انها تراجعت عنها في عهد اوباما نحو اعتماد سياسات الشراكة والتعامل المنفرد عند الضرورة.

وفي العموم، يمكن استقراء الأشكال الآتية في علاقات القوى الدولية[٢٧]:

أ-**في المجال العسكري**، يكاد النظام الدولي يفتقر إلى تلك القوة القادرة على مجاراة الولايات المتحدة، أو الراغبة في ذلك، أو لها انتشار عسكري مؤثر خارج إقليمها:

-فروسيا الاتحادية مازالت منكفئة داخلياً، وأحد أسباب هذا الانكفاء هو وضعها الاقتصادي.

-والصين منشغلة بتعزيز أسس قوتها قبل انطلاقتها نحو تنفيذ أدوار دولية فاعلة،

-وأوروبا غير متفقة سياسياً على تعريف واضح لدورها العسكري؛ حتى داخل أوروبا نفسها.

-أما القوى الأخرى، مثل الهند،.. فقوتها لا تتجاوز نطاق التأثير في علاقات نظامها الإقليمي الفرعي.

والأكثر مما تقدم، تعاني القوى الكبرى والإقليمية في علاقاتها مشاكل بينية، وهذا الامر اظهرته علاقاتها في المشكلة الدائرة في سوريا بعد عام ٢٠١١ ، وغيرها من المشاكل الاخرى ، ما يجعل إمكانات توافقها صعبة، وهو الأمر الذي يفتح الباب أمام الولايات المتحدة لاستثمار تلك المشاكل في ضبط التوازنات الإقليمية نحو أشكال مرغوبة، أو إعادة صياغتها على نحو يتوافق أن لم يكن متلائماً مع مصالحها.

ب-**في المجال الاقتصادي**، فيلاحظ أن النظام الدولي قد عرف تقارباً وتكافئاً نسبياً في علاقات القوة، وفي القدرة التنافسية بين كل من الولايات المتحدة، وأوروبا واليابان، وتقوم كل قوة منها بإعادة تشكيل مجالات نفوذها التابعة: شرق أسيا من قبل اليابان، المنطقة العربية وافريقيا من قبل أوروبا، وأمريكا اللاتينية من قبل الولايات المتحدة. والمجالات الثلاثة الكبرى ليست منفصلة عن بعضها، فهي متفاعلة وتتيح إمكانات عالية لإعادة انتشار مكونات القوة، بحكم وجود المنافسة. ويؤشر النمو الصيني دخول الصين المتزايد بوصفها واحدة من أهم القوى التي سيكون لها تاثير في القرارات الاقتصادية العالمية خلال العقود القادمة.

ج-**المجال الحضاري-الثقافي**، نلاحظ مركزية العالم الغربي وشيوع أنماطه الحضارية بين معظم الشعوب، بيد ان هذا لا ينف وعي الحضارات الكبرى لذاتها، ولتمايزها عن غيرها. وهو الأمر الذي يجعل النظام الدولي يعيش مرحلة تعددية حضارية واضحة، وتمايزاً لا يمكن معه القول بوجود حضارة عالمية مهيمنة، أو أن العالم منقسم بين كتلتين حضاريتين،

فالحضارة الغربية، والحضارة العربية–الإسلامية، والحضارة الكونفوشيوسية، والحضارة الهندوسية والحضارة البوذية،.. كلها تتجه صوب تقوية روابط وعلاقات أفرادها بها، كما تتجه صوب تأكيد ذاتها في النظام العالمي، وترفض محاولات تهميشها.

الخاتمة:

لقد توصل البحث إلى الاستنتاجات الآتية:

١–ان النظام الدولي لا زالت تسوده الولايات المتحدة بحكم ما تملكه من عناصر قوة كلية وما أقامته من علاقات وتحالفات داعمة لموقعها الدولي،

٢–ان مكانة الولايات المتحدة العالمية تتجه نحو التراجع النسبي بفعل إعادة انتشار عناصر القوة عالميا، فضلاً عن استشعار الولايات المتحدة لكلف الحفاظ على وضعها الدولي في ظرف بات انتشارها الزائد يقود إلى تحميلها كلف جانبية تستنزف جزءا من مواردها، وهو ما يقودها كمحصلة إلى الانسحاب من بعض التفاعلات الدولية بقصد الحفاظ على الموجود من عناصر القوة الذي تملكه،

٣–ان النظام الدولي وبحكم انتشار عناصر القوة بات يعيش مرحلة تتداخل فيها تسميات الهرمية بين الأحادية القطبية عسكرياً، والتعددية القطبية اقتصادياً وتكنولوجياً وثقافياً،

٤–ان النظام الدولي الراهن والمتوقع يدفع بالولايات المتحدة إلى الاتجاه نحو احد خيارين:

–اما اعتماد الولايات المتحدة العنف وسيلة لتعطيل فرص القوى الكبرى المنافسة في احتلال مواقعها الطبيعية في الهرمية الدولية،

–أو ان تلجا إلى اعتماد صيغ سياسات توازن القوى بمعنى ممارسة سياسة مزيد من الانسحاب من المواقع غير الضرورية وتقوية عدة دول إقليمية حليفة، واللعب على ورقة حامل الميزان في خلافات باقي القوى الكبرى.

والمؤشرات تفيد ان الولايات المتحدة مازالت تعتمد الخيارين بتناغم في تعاملها مع الأحداث والقوى الدولية.

مما تقدم، لا ينف ان البيئة الدولية صارت تتجه صوب خفض قيمة المتغير الأمريكي في التاثير على علاقاتها والقضايا التي تثار في النظام الدولي، وتدرك الولايات المتحدة جدوى تبني ثمة أنماط من السلوك خدمة لإنجاز غايات أضعاف قوة القوى الدولية الأخرى، وهذه

الأنماط من السلوك تقوم على تعزيز عمليات نشر الأنموذج القيمي الأمريكي في التعاملات الدولية وأنماط السلوك المختلفة، واستخدام القوة عند الضرورة لتغيير علاقات القوة أو ضبطها. لكن تداعيات إعادة توزيع وانتشار مفردات القوة دولياً يجعل فرص الولايات المتحدة في ضمان تحقيق هذه الغاية يبدو ضعيفاً، ومن ثم لا يصار أمامها الا فرصة الخيار بين إعادة التكيف مع الوضع الدولي بقصد قبول الحراك الحاصل جراء إعادة انتشار عناصر القوة، أو اعتماد خيار الصراع مع القوى الأخرى بغية ضبط إيقاع التفاعلات الدولية، وضبط تحولات علاقات القوة بين القوى المختلفة لصالحها، أو في الأقل ليس بالضد من ذلك.

بمعنى آخر، ان البحث وأثناء تعامله مع المشكلة: هل سيشهد النظام الدولي في المستقبل المتوسط تغيراً مهماً في أوزان القوة وعلاقاتها ما بين قواه الكبرى اعتماداً على المؤشرات العسكرية والاقتصادية والتحالفات الدولية، فضلاً عن حجم المقبولية والنفوذ بين الدول الأخرى، بحيث يفضي هذا التغير إلى تزعم قوة كبرى لهذا النظام كما هو الحال الآن مع الولايات المتحدة؟، أم انه سيتشكل من عدة قوى كل منها لها مكانة مميزة فيه، وتقوم بإدارة هذا النظام عبر عملية توازن تتيح لها التحكم في مقدراته من جهة وتحقيق مصالحها وأهدافها من خلاله من جهة أخرى؟

نقول انه توصل إلى إثبات الفرضية ومفادها: ان معنى القوة التي تدخل في حساب علاقات القوى الكبرى صار يضم عناصر عدة- كما اشرنا سابقاً – أثرت وتؤثر على موقع الولايات المتحدة والقوى الكبرى في قمة الهرم الدولي، ولا سبيل لتصحيح الوضع الناشئ عن صعود تأثير هذه العناصر على موقع وعلاقات القوى الكبرى في الهرم الدولي الا بإعادة تشكيل علاقات القوى والتحالفات بين القوى الكبرى بحيث تولد بيئة دولية داعمة للقوى القادرة على تشكيل تلك التحالفات، وهذا الأمر اتجهت إليه الولايات المتحدة وأعادت النظر في طرق التعامل مع الأحداث الدولية على نحو لا تتقاطع فيه مع مصالح القوى الكبرى المنافسة انما تتجه نحو احتوائها في اطار المصالح المشتركة.

١ –بول كينيدي: الاستعداد للقرن الحادي والعشرين. ترجمة محمد عبد القادر وغازي مسعود، عمان، دار الشروق لنشر والتوزيع، ١٩٩٣، ص٣٨٣

2–Bruce Russett and Harvey Starr: International Actors, States and Other Players on the world stage, IN Daniel J.Kaufman and others: Understanding International Relations. Fourth edition. NY, The McGraw–Hill Companies, INC, 1999, pp: 12–15.

٣ –ينظر، تييري ميسان، الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١، فضيحة البنتاغون، ترجمة رندة بعث، دمشق، دار الوليد ودار التكوين للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢، ص ص٥٩–٧٧.

٤ –بول كينيدي: الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، مصدر سابق، ص٣٦٠.

5–Richard L. Armitage, Joseph S. Nye, Jr., CSIS COMMISSION ON SMART POWER A smarter, more secure America, Washington, Center for Strategic and International Studies, 2007, pp: 28–33.

6–Ibid, pp: 35–37. Also, John Gordon IV and others, Domestic Trends in the United States, China, Santa Monica, NATIONAL DEFENSE RESEARCH INSTITUTE, 2008, pp: 6–10.

٧–ينظر مثلاً، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠، نيويورك، برنامج الامم المتحدة الانمائي، ص ص١٤٧–١٩٠.

٨ –زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة امل شوقي، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩، ص٤٥.

9–Stewart Patrick, Weak States and Global Threats: Fact or Fiction?, THE WASHINGTON QUARTERLY, WASHINGTON SPRING 2006, pp: 67–71.

١٠–ينظر مثلاً، **Michel Bugnon–Mordant** ، أمريكا المستبدة الولايات المتحدة وسياسة السيطرة على العالم «العولمة»، ترجمة: الدكتور حامد فرزات، دمشق، اتحاد الكتّاب العرب، ٢٠٠١، ص ص٩٥–١٥٠. وكذلك، ايناس عبد السادة، استخدام القوة في العلاقات الدولية بين الحظر والإباحة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص ص٨٩–٩٤.

11–Kurt M. Campbell, The End of Alliances? Not So Fast, THE WASHINGTON QUARTERLY, WASHINGTON, SPRING 2004, pp: 45–49.

١٢–ينظر نص القرار ١٣٧٣ الصادر عن مجلس الامن في ١٤ ايلول ٢٠٠١، على موقع الامم المتحدة:

http://www.un.org

وايضا، تقرير: مجلس المخابرات القومي الأمريكي، رسم خريطة المستقبل العالمي– مشروع سنة ٢٠٢٠، المستقبل العربي، العدد ١٣، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥، ص ص٣٥–٣٨.

13–The SIPRI Military Expenditure Database 2010, pp: 431–433.

١٤–ينظر في الإحصاءات، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠، مصدر سابق، صفحات متفرقة. وكذلك،

The SIPRI Military Expenditure Database 2010, Op. Cit, pp: 440–460.

١٥–قارن مع، حسن نافعة، سيادة الدول في ظل تحولات موازين القوة في النظام الدولي، بحث مستخرج من الانترنت في: ١٢ شباط ٢٠١٠.

http://www.abhatoo.net.ma/index.php/fre/content/download/7424/105297/file.doc

١٦–ينظر في الإحصاءات، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠، مصدر سابق، صفحات متفرقة، وكذلك،

The SIPRI Military Expenditure Database 2010, Op.Cit, pp: 440–460.

17-Manuel Lafont Rapnouil, A European View on the Future of Multilateralism, THE WASHINGTON QUARTERLY, JULY 2009, pp: 43-47.

١٨-الاحصاءات المستخدمة هي من دون هونك كونك وتايوان ومكاو، اذ مازالت الإحصاءات الدولية وحتى الإحصاءات التي تقدمها الصين الرسمية تحجب إحصاءات هونك كونك وتايوان ومكاو من احصاء الصين الشعبية.

١٩ -فريد زكريا، التوتر المتزايد للعلاقات الأميركية الصينية، صحيفة الشرق الاوسط اللندنية، العدد11398 ، في: ١١ فبراير ٢٠١٠. وكذلك، زبيغنيو بريجنسكي، كيف نحافظ على صداقتنا مع الصين؟، صحيفة الشرق الاوسط اللندنية، العدد11727 ، في: ٦ يناير ٢٠١١. وكذلك،

Toshi Yoshihara and James R. Holmes, Can China Defend a "Core Interest" in the South China Sea?, THE WASHINGTON QUARTERLY, SPRING 2011, pp: 54-58. Also, China and the World: Scenarios to 2025, Geneva, World Economic Forum, 2006, pp: 12-25.

٢٠-ينظر في الإحصاءات، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠، مصدر سابق، صفحات متفرقة. وكذلك،

The SIPRI Military Expenditure Database 2010, Op.Cit, pp: 440-460.

٢١-جعفر كرار احمد، الصين بعد رحيل دنغ شياو بينغ، دراسة حول الوضع واحتمالات المستقبل، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٨، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، ابريل، ١٩٩٧، ص٢٧.

٢٢-مايكل كلير، الحروب على الموارد، الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة عدنان حسن، بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢، ص ص١٢٨-١٣٠.

٢٣ -عبد الله بن جمعان الغامدي، الاقتصاد السياسي للتنمية في اليابان، دراسة في تحليل أسباب النهضة، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد ٤٣، ديسمبر ٢٠٠٧، ص ص١٠١-١٠٥.

24-Vahid V. Motlagh, Asia's Exotic Futures in the Far beyond, the Present, Journal of Futures Studies, No. 15, November 2010, pp: 4-7.

٢٥-ينظر في الإحصاءات، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠، مصدر سابق، صفحات متفرقة. وكذلك،

The SIPRI Military Expenditure Database 2010, Op.Cit, pp: 440-460.

٢٦-Robert Jervis, The Remaking of a Unipolar World, THE WASHINGTON QUARTERLY, SUMMER 2006, pp: 21-26.

٢٧-خضر عباس عطوان، رؤية مستقبلية لسياسات القوة الأمريكية، مجلة قضايا سياسية، العدد ١٢، بغداد، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٧، ص ص٩٢-٩٩. وكذلك،

Bradley L. Bowman, Future U.S. Military Posture in the Middle East, The Washington Quarterly, Spring 2008, pp: 81-88.